جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

المبرّد والضرورة الشعرية

إعداد الطالب
أحمد علي يوسف إطميزي
إشراف
دكتور زهير إبراهيم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية
من كلية الآداب في جامعة القدس – فلسطين

2002

مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا
القدس
C.I.
College of Science & Technology - Library
Jerusalem
Acc. No. ٧١١٨ الرقم التسلسل

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الإهْـــــــــداءُ

إلى الذين يُخْفِضُ لَهُمَا جَنَاحُ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَـــةِ وَلا يُقَـــالُ لَهُمَا أُفٍّ.....

وَإلى التي يَتَّصِلُ بِها رُوْحُ القَلْبِ وَالوُجْـــدانِ... ابنتـــي أُثَـــال وَ .....

وَإلى الذين لا يَزالونَ يُنيْرُونَ الدَّرْبَ وَالقَلْبَ بِجدِّهِم وَعَطائِهِم ، هؤلاءِ في مَدْرَسَةِ ذُكورِ إِدْنَا الثَّانَوِيَّة ، فَإِنَّ لَهُم عَلَيَّ مِنَ الحُقوقِ ما يَعْجَزُ عَنِ الوَفاءِ بِها كُلُّ تَعْبير .

نوقشت هذه الرسالة في جامعة القدس في كلية القرآن و الدراسات الاسلامية، وأجيزت بتاريخ 2002/2/14

لجنة المناقشة تكونت من الأعضاء

التوقيع

- د . زهير إبراهيم رئيساً .....
- ا . د . أحمد حامد عضواً ..... 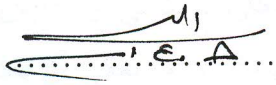
- د . يوسف عمرو عضواً .....

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي العربي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فلقد كانت الغاية الأساسية التي حاولت التعرف عليها من خلال هذا البحث هي دراسة فكر أبي العباس محمد بن يزيد المبرد الذي جرى عليه في بحث الضرورة الشعرية. ويأتي ذلك من خلال دراسة المشكلات التي يظهر فيها الخروج على القياس أو المستوى المطرد من الاستعمال في اللغة، ثم تحليلها ومتابعة نموها وتطورها في الدراسات النحوية.

فإن بحث أبي العباس للضرورة الشعرية، وما خلص إليه فيه من اقتران الضرورة بالعجز وقصور لغة الشاعر والقبح وما إلى ذلك، دفعني نحو هذه الدراسة عنده، لاسيما أن المبرد نفسه، وهو أحد أعلام الفكر اللغوي البارزين في العربية، إذ يمثل آخر الأئمة في مدرسة البصرة، لم يحظ باهتمام الباحثين كغيره من أصحابه البصريين اللذين ذاع صيتهم واشتهر نحوهم في بلاد العرب والإسلام.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وقائمة بالملاحق تشمل تراجم الأعلام ومصادر البحث ومراجعه.

وحتى أتعرف إلى فلسفة المبرد في دراسة هذه القضية كان لا بد لي أن أدرس جهود اللغويين السابقين، وهو ماتناوله الفصل الأول، فحاولت أن أستخلص من فكرهم ما يمكن أن يمد البحث ويتقدم به، وقد تهيأ ذلك لي عن طريق بحث الأفكار التي بنى عليها الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه وكذلك الأخفش والفراء بحثهم في الضرورة الشعرية.

ثم إني تناولت في الفصول التالية الضرورة الشعرية التي تناولها المبرد متفرقة في كتابيه المقتضب والكامل في اللغة والأدب، وهي المشكلات التي يظهر فيها الخروج على قواعد العربية.

وكان الفصل الثاني بعنوان الزيادة، ويبحث في المشكلات اللغوية والنحوية التي تظهر فيها الزيادة على غير قياس.

وتناول الفصل الثالث الحذف، وهو ما جاء محذوفاً من مسائل اللغة في غير ما يجب فيه الحذف كقصر الممدود ونحو ذلك.

ويعالج الفصل الرابع مسائل اللغة التي يكون البدل فيها خارجاً على الاستعمال الجاري في اللغة كخروج سوى عن الظرفية وغير ذلك.

وأخيراً تناول الفصل الخامس التقديم والتأخير، ويبحث التركيبات اللغوية التي تخرج عن المعايير المقررة في النظلم اللغوي.

وأفردت ملحقاً بتراجم العلماء الذين ورد ذكرهم في البحث، وجاءت الخاتمة لتعرض النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

وقد جاء البحث في منهج وصفي تاريخي تتبعت فيه مواطن الضرورة الشعرية في مظانها الرئيسة، وتبين لي من خلال ذلك أن لأبي العباس فكراً خاصاً ومتصلاً في دراسة الضرورة الشعرية ويدل بعضه على بعض، إذ إن الفكرة الأساسية التي ألح عليها المبرد فكرة الرجوع إلى الأصل التي كان لها أثر ظاهر في علاجه للمشكلات التي يظهر فيها الخروج على قواعد النحو والصرف المقررة في العربية.

ولقد اقتضت الدراسة في ذلك الرجوع إلى المصادر اللغوية الرئيسة التي تمد البحث وتغذيه لتصل بنا إلى قضية الضرورة الشعرية ودراستها عند المبرد، فالكتاب لسيبويه، والأصول في النحو لابن السراج، والخصائص لابن جني، وضرائر الشعر لابن عصفور، كانت زادي في دراسة الأفكار التي بنى عليها أصحاب تلك المصادر بحثهم في الضرورة الشعرية للوصول إلى الأصول الفكرية التي عول عليها المبرد في دراسة هذه القضية وكذلك متابعة نموها وتطورها في الدراسات النحوية لدى السابقين له واللاحقين.

وفي ختام هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الخالص وفائق تقديري واحترامي لأستاذي الفاضل الدكتور زهير إبراهيم فإن له علي من الحقوق ما يعجز عن الوفاء بها كل تعبير، وكذلك أتقدم بالشكر إلى كل هؤلاء الأصدقاء الذين شاركوني رحلة البحث في سبيل إتمامه ونجاحه وأخص بالذكر الأستاذ نافذ صافي والمهندس يحيى العطاونة و م. حسام أبو زهرة و م. فراس حنتش و م. سعيد أبو عرام و السيد مازن محبوب و عرفات العصافرة ومؤيد الديك وأيمن اللبدي وعبد الفتاح أبو الرب. فهؤلاء لهم مني أسمى آيات التقدير. فهذا موضع عرفان وامتنان.

آمل أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت في إغناء اللغة العربية وعملت على مصلحة أبنائها، والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق.

الفصل الأول ٣-٥٠

الضرورة الشعرية ٤

الضرورة بين الشعراء و النحويين و البلاغيين ٨

فلسفة الضرورة الشعرية عند المبرد ١٦

الضرورة والوزن الشعري عند المبرد ٣٨

أنواع الضرورة الشعرية ٤٧

الضرورة الشعرية

يقترن مصطلح الضرورة بالشعر، حيث يعد الشعر ضربا مختلفا من الكلام، له مستواه الخاص وأساليبه البيانية المختلفة، وتراكيبه التي تناسب إيقاعه وموسيقاه، لذلك كانت له لغته الخاصة التي يتميز بها عن النثر ويختلف بها أيضا عن الكلام العادي.

وقد أدرك القدماء أن الشعر إنما هو استشراف على آفاق جديدة في اللغة (لما يتولد فيها مرة بعد مرة، وأن المولد لها قرائح الشعراء الذين هم أمراء الكلام بالضرورات التي تمر بهم في المضايق التي يدفعون إليها عند حصر المعاني الكثيرة في بيوت ضيقة المساحة والأعنات الذي يلحقهم عند إقامة القوافي التي لا محيد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخراها. فلا بد أن يدفعهم استيفاء حقوق الصنعة إلى عسف اللغة بفنون الحيلة. فمرة يعسفونها بإزالة أمثلة الأسماء والأفعال عما جاءت عليه في الجبلة، لما يدخلون من الحذف منها أو الزيادة فيها. ومرة بتوليد الألفاظ على حسب ما تسمو إليه هممهم عند قرض الأشعار)[1]. ومن ذلك يظهر اقتران الضرورة بالشعر، إذ يتميز بها عن الكلام، وتدخل من هذه الجهة في جوهره بوصفها من أهم خصائصه، لأن الضرورة ضرب من ضروب التوليد في اللغة يثري بها الشاعر اللغة، وينحو بها نحوا جديدا، ولما كان الشعر على هذا النحو فإن النحويين جعلوا هذه المسألة فيما يجوز فيه ولا يجوز في غيره، فأجازوا للشعراء ما لم يجز لغيرهم، قال الخليل بن أحمد: "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل"[2] وذلك لبعد "غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتساع مجالهم في جميع ذلك"[3]. وهذا "يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحة، فإنهم قل ما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم، فليسوا يقولون شيئا إلا وله وجه، فلذلك يجب تأويل كلامهم على الصحة والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه، وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم إلا من تزاحم رتبته في حسن التأليف على قدر فضل الطبع، والمعرفة بالكلام"[4].

---

(1) ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، القاهرة ١٩٧٣م، ص١٦٩.

(2) ينظر: أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩م، ٢/١٠٠.

(3) المرجع السابق ٢/١٠٠

(4) المرجع السابق ٢/١٠٠.

وكلام الخليل يشرح أشياء أساسية في طبيعة هذه الظاهرة الشعرية، ويؤكد أن الشعر له مستوى خاص من التعبير مختلف عما عليه سائر الكلام، فللشعر تركيبات لغوية تختص به ولا تتعداه إلى غيره، لذلك أجاز للشعراء أن يتصرفوا في كلامهم أنى شاءوا، فلهم أن يطلقوا المعنى ولهم أن يقيدوه.

وقد ذهب الأخفش إلى ما هو أبعد من ذلك إذ أجاز للشاعر في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، (لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك. فكثيرا ما يقول: جاء هذا على لغة الشعر) [٥] .

على أن هذا القول كان ثمرة للموقف الذي انطلق منه الخليل بن أحمد، وبنى عليه فلسفته في ذلك، كما أن الفكرة التي اعتمدها الخليل لتفسير الضرورة تظهر ظهورا قويا فيما حكاه عن الشعراء بأنهم أمراء الكلام يتصرفون به كيفما شاءوا وذلك لبعد غاياتهم ومآربهم من ذلك.

كذلك نبه الخليل على أن ذلك لا بد له أن يحمل على وجه من التأويل والتخريج حتى يقبل الصواب، وليس معنى قوله إن الشعراء أمراء الكلام يتصرفون به فيخرجون بذلك عن الدائرة اللغوية المقررة، فهذا لا يصح لهم وتأباه العربية وليس لهم أيضا أن يتحرروا من مقاييسها وقواعد نحوها وصرفها وصوتها، بل لذلك أصول وقوانين يجب مراعاتها، وعلى الشعراء احترامها وينبغي عليهم كذلك أن ينطلقوا من داخل تلك القوانين ويدوروا في فلك تلك المقاييس وإلا عدوا مخطئين أو لاحنين. ومن أجل ذلك ينبغي لكل ضرورة أن يكون لها وجه تخرج عليه.

ويظهر هذا المعنى أيضا في فكر تلميذه سيبويه الذي دل هو الآخر على فلسفته في الضرورة الشعرية فيما أنهى به الباب الذي أفرده لهذه المسألة وسماه "باب ما يحتمل الشعر"، فقال بعد أن ذكر جملا مما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)[٦] وقد حرص على ظهور هذا المعنى من خلال ما أورده من أمثلة الضرورة الشعرية في هذا الباب، فقد ساق تلك الأمثلة بحيث يساوقها جميعا هذا المعنى. قال: (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا، كما قال العجاج:

رجز

---

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط١، بيروت – لبنان ١٩٩٩م، ٥٦٧/٢، ٥٦٨.

[٦] سيبويه، الكتاب، ط بولاق، مصر ١٣١٦هـ، ١٣/١

قَوَاطِنًا مُكَّةُ مِنْ وُرْقِ الحَمَـــى[٧]

يريد الحمـــام...) [٨]".

ومن هذا يظهر أن المعنى الذي تتوجه إليه الضرورة الشعرية عنـــد سـيبويه أنـــها لا بـد لـــها من وجه تخرج عليه وتحمل إليه كما في مسألة الممنوع مـــن الصـــرف إذا صـــرف لأن الأصـــل فـــي الأسماء الصرف. كذلك تناول سيبويه في أثناء كتابه مســـائل متفرقـــة ممـــا يجـــوز فـــي الشـــعر ولا يجوز في سائر الكلام، ولم يقتصر على الباب الذي أفرده لذلك، وأكثر مـــا تناولـــه مـــن هـــذه المســـائل يظهر معه أيضاً المعنى الذي حرص عليه فـــي توجيـــه الضـــرورات وهـــو التشـــبيه أو المضارعـــة. تلك الفكرة التي ألحّ عليها وكان لها أثر ظاهر في علاجه للمشـــكلات اللغويـــة والنحويـــة التـــي يظـــهر فيها الخروج على الأصول المقررة للغـــة فـــي الشـــعر. وفـــي ذلـــك قـــال بعـــض النحويـــين: (عِلَّـــةُ الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الردُّ إلـــى الأصـــل)[٩].

ونرى في تسمية سيبويه للباب الذي أفـــرده للضـــرورة بـــباب مـــا يحتمـــل الشـــعر، حيـــث إن الضرورة ملازمة للشعر، ولعلّ ذلك يُظهرُ الأساس والاعتبـــار الـــذي عـــوّل عليـــهما فـــي فـــهم هـــذه المسألة.

وعليه جرى تفسير الضرورة عنـــد اللغويـــين علـــى أســـاس أنـــها مخصوصـــة بالشـــعر دون الكلام. لذلك: (فإنّ أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجـــوز فـــي الكـــلام بمـــا يوجـــد فـــي النظـــام والاستدلال بذلك لا يصحُّ إلا بعد معرفة الأحكام التي يختـــص بـــها الشـــعر، وتمييزهـــا عـــن الأحكـــام التي يشركها فيها النـــثر)[١٠].

وقد نبّه ابن عصفور على ذلك أيضاً في مقدمـــة كتابـــه الـــذي عنونـــه ضرائـــر الشـــعر، ودلّ على فلسفته بذلك فيما سمّاه بذكر ما يحتمله الشعر، فقال: (اعلم أن الشـــعر لمـــا كـــان كلامـــاً موزونـــاً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريـــق الشـــعر، أجـــازت العـــربُ فيـــه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أو لم يضطروا إليه، لأنـــه موضـــع ألفـــت فيـــه الضرائـــر. دليل ذلك قوله:

رمـــــــل

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلا وكريم بُخله قد وَضَعه[١١]

---

[٧] الكتـاب ٨/١

[٨] المصدر السـابق ٨/١، ٩

[٩] السيوطي، الأشباه والنظـائر، ط٢، حيـدر أبـاد ١٣٥٩ هـ، ٢٢٥/١

[١٠] ابن عصفور،ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمـــد، دار الأندلـس بـيروت – لبنـان، ص١١

[١١] البيت لأنس بن زنيم، وينظـــر: الكتـاب ٢٩٦/١، والمقتضـب ٦١/٣، وضرائـر الشـعر ص١٣، ١٩٢، وخزانـة الأدب ٤٢٢/٦

في رواية من خفض مقرفا، ألا ترى أنه فصل بين كم وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه)[١٢].

والجدير بالنظر أن أصحاب الضرائر قد دللوا على ذلك حينما جعلوا الضرورة مرادفة للشعر فيما صنفوه من كتب الضرائر، فقد وسم القزاز القيرواني مؤلفه بـ (ما يجوز للشاعر في الضرورة)، وكذلك فعل الألوسي الذي وسم هو الآخر فيما صنفه لذلك بـ (الضرائر) وما يسوغ للشاعر دون الناثر. إضافة إلى بعض النحويين الذين جعلوا فصل الضرورة ملاحق أخيرة في مصنفاتهم كما هو الحال عند ابن السراج في أصوله[١٣] والزجاجي في جمله[١٤] والسيوطي في اقتراحه[١٥]. وذلك ما يؤكد أن البحث في الضرائر مجاله الشعر، وقد تحدثوا فيما صنفوه عن ضروب مختلفة من الضرائر التي يصير إليها الشعراء في بعض ما يقولون من الشعر.

---

[١٢] ضرائر الشعر، ص١٣

[١٣] الأصول في النحو ٤٣٥/٣

[١٤] شرح جمل الزجاجي ٥٦٦/٢

[١٥]

الضرورة بين الشعراء والنحويين و البلاغيين

على الرغم من أن أئمة النحويين كانوا يحتجون ويستدلون على ما يوجد في الكلام بما يوجد في الشعر ويقع فيه[١]، والأمثلة الشعرية التي تناولها هؤلاء النحويون وأملوا بها مصنفاتهم وتآليفهم وأصبحت زاخرة بتلك الشواهد والأمثلة، هي خير ما يؤكد على ذلك. ولما كانت الضرورة تتعلق بالتركيبات اللغوية التي تقع في الشعر ولا تقع في النثر، فإن هؤلاء النحويين قد درسوا هذه الظاهرة في مجال الشعر.

لكن بحث النحويين لظاهرة الضرورة الشعرية أفضى بهم إلى وجه مخالف للمعنى الذي يكمن في طبيعة هذه الظاهرة بوصفها مظهرا من مظاهر النمو والتطور الذي يسعى لنماء اللغة وجعلها حية مستمرة. فقد تباين الموقف بينهم وبين الشعراء الذين هم أمراء الكلام والذين يجعلون الغرض من الضرورة دلالة على مظاهر النمو في اللغة، ولعل ذلك راجع إلى طريقة التفكير بين كل من النحويين والشعراء واختلاف السلوك بينهما، فالنحويون تشاغلوا في تقعيد مسائل اللغة وظواهرها وإعرابها، وانصب اهتمامهم على ذلك، وجعلوا من هذا السلوك قانونا يحكم تلك الظواهر والمسائل بعضها بعضا، وكان هذا شأنهم فيما يمكن أن يقوموا به نحو العربية في ضبط مسائلها ووضع القوانين الخاصة بذلك[٢]. لذلك فإن ثقافتهم في تفسير الضرورة تنهض من هذا الموقف الثابت في اللغة، إذ تتوجه عنايتهم في ذلك على أساس أن الضرورة مخالفة لقواعد العربية وخروج على قانونها، لأنهم فيما يرون أن الضرورة تنبغي أن تكون كغيرها من الظواهر اللغوية التي تحتمها القوانين الداخلية في اللغة، ولا يجوز الخروج البتة على تلك القوانين والمقاييس التي تحكم تلك الظواهر وتلزمها بذلك. فمن هذه الجهة تعد الضرورة أمرا قد يشين القاعدة ويذهب بها، لأن في ذلك مخالفة لها وخروجا عليها وتخريبا للأساس الذي بنيت عليه مسائل اللغة وظواهرها. وهم في هذا الموقف يريدون البحث عن مطالبهم التي تتلخص في السيطرة على اللغة والحفاظ على قواعد النحو لئلا تفلت.

ورغم هذا الموقف من النحويين إلا أنهم درسوا الضرورة الشعرية كغيرها من ظواهر اللغة التي تحتاج إلى العناية والاهتمام منهم،لكن دراستهم لها لا تخلو من إظهار وجه من وجوه العربية يحملون فيه ما خالف قواعد النحو أو الاستعمال الجاري في اللغة، فما من شيء يضطرون إليه في ذلك إلا وهم يحاولون به وجها[٣]، وهذه الدعوى التي انطلقوا منها في دراسة الضرورة، وجعلوا منها الأساس الذي بنوا عليه بحثهم لضرورة الشعر، تظل مرادفة لظاهرة الخروج في الشعر على الاستعمال المطرد في اللغة، ولخصوا ذلك السبب في الضرورة بالتشبيه والحمل أو الرد إلى الأصل[٤] .

---

[١] ضرائر الشعر ص ١١

[٢] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٦م، ص ١١-٢٩

[٣] الكتاب ١٣/١، وينظر: الألوسي، لضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجة الأثري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م ص ١٣

[٤] السيوطي ، الأشباه والنظائر، حيدر أباد، ط٢، ١٣٥٩هـ، ٢٢٥/١، وينظر: الضرائر ص ١٩-٢٠

كما أنّ تسمية النحويين لما خالف قواعد العربية بالضرورة على ما ظهر في فكرهم، وهو ما عبَّروا عنه بالاضطرار حيناً وبالضرورة حيناً آخر، وكلا التعبيرين متماثلان وسيّان، يظهر فيه من خلالهما أن الضرورة ضعفٌ في التعبير وقصور في لغة الشاعر، وفيه كذلك أمر يوحي بفكرة الوزن وينتهي بالقافية، لأن الشعر خاصيته الوزن، فإذا ذهبت صحة الوزن منه أحيل عن طريق الشعر إلى النثر، وهذا أمرٌ ترفضه قواعد الشعر نفسها وتنكره على الشعراء أيضاً. فعلى الرغم من فَهْمِ جمهور النحويين الواضح والصريح للضرورة بأنها ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٥] ، إلا أنهم لم ينفكوا عن تلك الفكرة في حال من الأحوال لأن الشعر أساسه ذلك. بل إنّ هناك من النحويين مَنْ غالى في فلسفة الوزن، وجعل منها الأساس في بحث الضرورة الشعرية لا غير ذلك، لأنّ هؤلاء يعتقدون أنَّ العرب تلزمُ الضرورة فقط في موضع ليس لهم فيه بُدٌّ، لذلك يلزمونها و يلجأون إليها، ولعلَّ خيرَ من يمثل هؤلاء في هذا الاتجاه جمالُ الدين محمد بن عبد الله بن مالك الذي يرى أنَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة[٦]، فقد جعل من فكرة الوزن أساساً لبحث الضرورة الشعرية، لأنَّ مظنّه في الشاعر بأنه لا يخوج في شعره على قواعد العربية إلا إذا احتاج لإقامة الوزن، وأما إذا كان في غير هذا الحال فإن هذا الخروج ليس من باب الضرورة. ويظهر الاستدلال على ذلك بما حكاه في كاد إذا ما اقترن خبرها بأن[٧]، فقد أنشد[٨]: طويل

أبيتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ منّا فَكِدْتُمُو ... لَدَى الحَرْبِ أَنْ تَغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

قال: (وهذا الاستعمال،مع كونه في شعر، ليس بضرورة، لتمكن مستعمله من أن يقول[٩]: طويل

أبيتم قَبُولَ السِّلْمِ منا فكدتمو ... لدى الحرب تغنونَ السيوفَ عن السَّلِّ

وقد ترتب على هذه النظرية لدى هؤلاء الذين بنوا بحثهم للضرورة الشعرية والتي أساسها الاعتداد بفكرة الوزن إلى ما هو أخطر من ذلك، وإلى ترتيبات بعيدة الأثر، وأخطر تلك الترتيبات رفض الاعتداد بالظاهرة في النثر، فذهبوا إلى أن ما وقع في النثر كافة من هذا النحو ليس من باب الضرورة، لأن الضرورة مخصوصة بالشعر وليس للشاعر عنها مندوحة، لذلك مثلاً، جعلوا فصل المضاف عن المضاف إليه ليس من هذا الباب، وإن كان فيه خروج على قواعد النحو، لأن فصل بعضهما عن بعض ليس خاصاً بالنظم دون النثر، إنما يقع ذلك في فصيح الكلام أيضاً. وقد عبر ابن مالك عن هذا المعنى بوضوح قائلاً: (وفي تاركو لي صاحبي شاهدُ على جواز الفصل دون ضرورة، بجار ومجرور، بين

---

[٥] الضرائر ص ٥، وينظر: خزانة الأدب ٥٠/١

[٦] خزانة الأدب ٥٣/١، وينظر: الضرائر ص ٥

[٧] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط، دت، ص ٩٨-١٠٢

[٨] المصدر السابق ص ١٠١

[٩] المصدر السابق ص ١٠١

المضاف والمضاف إليه إن كان الجار متعلقا بالمضاف والفصل بالظرف كذلك .... ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر. والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام)[١٠].

وذهب أيضا إلى أن وقوع خبر كاد مقرون بأن ليس من باب الضرورة، وهو ما خفي على أكثر النحويين، لأن مثل هذا السياق في العربية ليس مما يختص به الشعر وحده دون الكلام. فقد ذكر جملة من أحاديث النبي، عليه الصلاة والسلام، وبعضاً من التعبيرات القرآنية استدلّ من خلالها على ذلك قال : (تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن)[١١].

فإن هذا السلوك عند ابن مالك وغيره من أصحاب هذا الاتجاه مرده إلى الفكرة التي بنوا عليها فلسفتهم في بحث الضرورة الشعرية وجعلوا منها الأساس الذي عولوا عليه في دراستها وهو أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

لكن الحاصل عند أصحاب هذا المذهب لا يقف أمام الفكر العام في دراسة الضرورة وليس فيه من شيء يدعمه أو يقويه، كما أنه لا نصيب له في ذلك، لأن عدم تقدير المبدأ الفكري الذي وضعه الجمهور في دراسة الضرورة هو الذي دفع هؤلاء إلى مثل هذه الجهة. فإن ما جاء من هذا النحو وفيه خروج عما هو مطرد من الاستعمال اللغوي سواء أكان في كتاب الله جل وعز، وهو أشرف الكلام وأشرف الكتب، أم في أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح العرب أو ما خرج عن قواعد اللغة في الأمثال التي يستجاز فيها كما يستجاز في الشعر[١٢]. فإن ذلك كله يحمل على الخروج في الشعر عن المستوى اللغوي ويصير إليه، لأن فيه ما يمد لقضية الضرورة الشعرية بسبب ما في جوهر ذلك من مشكلات تتصل بظاهرة الخروج على قواعد النحو. ويلتقي في هذا السياق، أعني موقف النحويين عموما من الضرورة، البلاغيون الذين يعتقدون أن الضرورة اضطرار أو عجز لا نصيب لها من الإرادة الشعرية في شيء، كما أن الضرورة ما هي إلا إشارة ضعف لدى الشاعر ينبغي ألا تكون لأنها لا تفي بغرضه الذي يسمو إليه ويرون كذلك أن الشاعر بالضرورة لا يستطيع أن ينهض بالوفاء بشعره، فقد ذهب ابن رشيق مثلا إلى (أن الضرورة لا خير فيها) [١٣].

وقال أبو هلال العسكري : (وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه. وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم – كان

---

[١٠] شواهد التوضيح ص ١٦٧-١٦٨

[١١] المصدر السابق ص ٩٩

[١٢] المقتضب ٢١٦/٤، ٢٨٠/٣

[١٣] القيرواني، العمدة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٧٢م، ٢٦٩/٢

- بقباحتها ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها)[١٤].

ولعل هذا من أخطر النصوص التي عثرت عليها في الدراسات البلاغية القديمة، لأنها تعتبر الضرورة قصوراً في لغة الشاعر وليس تعبيراً عن الإرادة الشعرية الخلاقة، كما أنها تنأى بالغرض الشعري الذي يرمي إليه الشاعر من وراء ذلك، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بماء الأدب لذلك يجب اجتنابها وعدم لزوم مثل هذه التركيبات التي فيها مخالفة للأسس والقواعد. لكن هذا الموقف لا يثبت أمام فكر الأسلوبيين الذين لا يظهر عندهم اعتبار هذا المعنى في بحث الخروج على مستويات الاستعمال المطرد في اللغة، لأن خلق حلى أسلوبية جديدة ومتنوعة يأتي عن طريق مخالفة المصطلحات العادية والتي تكتسب اللغة بسببها نوعاً من الامتياز[١٥]. كذلك يرى آخرون أن الخصائص الأسلوبية للعمل الأدبي هي (نوع من الخروج على الاستعمال العادي للغة بحيث ينأى الشاعر أو الكاتب عما تقتضيه المعايير المقررة في النظام اللغوي)[١٦]. ولعل في ذلك إشارة واضحة إذ تعد الضرورة أقوى مظهر للإرادة الشعرية، وفيها يتجلى روح الشاعر وفرديته، كما أن ما يؤكد ذلك هو فكر هؤلاء الشعراء أنفسهم الذي يعتقد فيه أن استخدام التركيبات اللغوية التي تخالف المستوى الأول في اللغة لا ينم على أن الشعراء ضعفاء في التعبير أو على أن ذلك قصور في لغتهم، بل إن هذا الموقف لا نصيب له على ما ظهر في فكر أصحاب المعلقات، وهم الفحول، بدءاً بامرئ القيس الذي يعتبر أمير شعراء الجاهلية، ورأس الطبقة الأولى، وهو أول من أرسى قواعد شعر المعلقات من الوقوف على الأطلال وتذكر الأحبة ومناجاة الديار إلى آخر المزايا التي عرفناها في الشعر العربي الجاهلي[١٧]، ومروراً بزهير بن أبي سلمى الذي كان يعنى بقصائده أشد العناية، فيكتب ويشطب، ويحذف ويزيد ثم يعيد كتابة القصيدة حتى يستغرق منه ذلك العمل حولاً كاملاً، ولذلك سميت قصائده بالحوليات، فقد قيل عنه: " إنه كان ينظم الواحدة منها في أربعة أشهر، وينقحها في أربعة أشهر، ويعرضها على أخصائه في أربعة أشهر، فلا تظهر إلا بعد حول "[١٨]. هذا

---

[١٤] أبو هلال العسكري، الصناعتين، مطبعة صبيح، ط٢، دت ص ١٤٣

[١٥] لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٧١

[١٦] لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، القاهرة، ١٩٧٠م، ص١٠٧

[١٧] ابن قتيبة، الشعر و الشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ١٠٥/١، وينظر: شرح المعلقات العشر ص ٣-٥

[١٨] شرح المعلقات العشر ص ٥٢-٥٣، ومقدمة زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تقديم د.حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م، ص ١٦

بالإضافة إلى أنه كان أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء وهم أمرؤ القيس وزهير والنابغة[١٩]. وانتهاءً بطرفة بن العبد وعنترة بن شداد العبسي ولبيد بن ربيعة العامري، وهل يمكن لهذا الموقف من شيءٍ في فكر حسان بن ثابت وثقافته الذي حكى الأصمعي عنه أنه أحد فحول الشعراء، وكذلك أبو عبيدة الذي قال إن حسانا فضل الشعراء بثلاث، إذ كان شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي في النبوة وشاعر اليمن كلها في الإسلام، وحكى أيضا أن العرب أجمعت عليه أنه أشعر أهل المدر[٢٠]. وكذلك الحطيئة، جرول بن أوس، الذي كان من الفحول أيضا ومتقدميهم وفصحائهم، متصرفاً في جميع فنون الشعر، ويحكى كذلك عنه أنه كان متينُ الشعر شرودُ القافية[٢١]. وهل يكون لموقف هؤلاء اللغويين والبلاغيين في ضرورة الشاعر من شيءٍ في فكر الفرزدق الذي لولا شعره لذهب ثلث اللغة[٢٢]، وكذلك جرير والأخطل ومحلهما في الشعر أكبر من أن يحتاج إلى وصف وقد جعلهم ابن سلام أول طبقات الإسلام[٢٣]. ومثلهم في ذلك ذو الرمة، غيلان بن عقبة، الذي أنشد له صاحب اللسان ما ينيف عن ألف بيت من الشعر حجة على العربية[٢٤].

وقيل إن الشعر ختم بذي الرمة وختم الرجز برؤبة[٢٥]. وكيف بهذا الموقف من رؤبة بن العجاج، وهو من رجاز الإسلام وفصحائهم والمذكورين والمقدمين منهم، وقد أخذ عنه وجوه أهل اللغة وكانوا يقتدون به ويحتجون بشعره ويجعلونه إماما[٢٦].

وهؤلاء الشعراء الفحول وغيرهم من الذين جعلهم ابن سلام في طبقاته هم، على الأغلب، ممن يلزمون الضرورات سواء كان لهم بد في ذلك أم لا. ولعل خير ما يفسر هذا الموقف من الشعراء في

---

[١٩] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٩٧م، ٤٤٣/١٠، وشرح المعلقات العشر ص ٥٢، وينظر: مقدمة شرح الديوان ص١٩

[٢٠] الأغاني مج ٣٥٢/٢-٣٧٥، وشرح ديوان حسان بن ثابت، شرح وضبط عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، ١٩٩٠م، ص ٢٥

[٢١] الأغاني مج ٤٣١/١-٤٦٢، وينظر: الشعر و الشعراء ٣٢٢/١-٣٢٨

[٢٢]

[٢٣] الأغاني مج ٤١٧/٤ ، وينظر: ص ٢٢٩

[٢٤] مقدمة ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، ضبطه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٦م، ص ١٠

[٢٥] الأغاني ٢٥٩/١٨

[٢٦] المصدر السابق ٤٤٥/٢٠، وينظر: الخزانة ١٠٣/١-١٠٤